الرئيس موبوتو : «هون الشرين» للغرب فقط

ما يحاول الغرب انقاذه في زائير

في اطار التنسيق وتوزيع الادوار بين الدول الغربية الامبريالية ، لانقاذ نظام حكم الرئيس موبوتو في زائير ، تم وضع برنامج تقوم بمؤجبه كل من فرنسا وبلجيكا ، باعداد قوة زائيرية ضاربة مؤلفة من ١٥ الف جندي ، « قادرة على القيام بغارات مطاردة الى داخل اراضي البلدان المجاورة » (!)

هذه القوة الزائيرية قيد الاعداد ، هي التي ستحل محل ما يسمى بقوة الردع الافريقية ، التي نقلتها الطائرات العسكرية الاميركية الى زائير ، بعد العملية العسكرية الغربية ضد انتفاضة اقليم شابا . واعتبر محللون عسكريون غربيون ان هذه القوة الزائيرية العتيدة ، هي الخطوة الاولى نحو اعادة بناء كاملة للقوات الزائيرية المسلحة (٥٠ الف جندي) ذات المعنويات المنهارة ، بعد تجربتين فاشلتين في التصدي لثوار شابا ، واضطرار كينشاسا الى طلب النجدة من الخارج .

وبالفعل اعلن مسؤولون عسكريون بلجيكيون ان بلادهم ستتكفل بتدريب فرقة مشاة زائيرية مؤلفة من ١٢ الف جندي يتم اختيارهم من الجيش الزائيري ومن مجندين جدد . هذا بينما تواصل فرنسا بدورها ، تدريب فرقة مجوقلة زائيرية مؤلفة من ٣ الاف جندي ، وكتيبتين اخريتين من الكتائب الخاصة ، وستشترك المغرب ايضا في عملية اعادة بناء الجيش الزائيري !

■■ .. و « اسرائيل » ايضا

والواقع انها ليست المحاولة الاولى لتعزيز القوة الضاربة لنظام حكم الرئيس موبوتو . فخلال الاثنتي عشر عاما الاخيرة حاولت عدة قوى اجنبية تنظيم جيش زائير . ومن هذه الدول ، الولايات المتحدة ، بلجيكا ، اسرائيل ، وفرنسا اخيرا. ولكن كل تلك المحاولات فشلت . وظهر هذا الفشل خلال حرب اقليم شابا الاولى . انذاك انقذ موبوتو ونظامه بفضل تدخل القوات المغربية بايعاز من فرنسا وبضوء اخضر من الولايات المتحدة . ومنذ ذلك الوقت لم يتحقق اي شيء على صعيد اعادة تنظيم الجيش ، كما تبين بعد عام . فخلال حرب اقليم شابا الثانية بدأ الجيش الزائيري على شكل النظام الذي يستخدمه : كان عبارة عن مجموعات مسلحة فالتة ، تسرق وتنهب وتخرب وتنشر الرعب بين المواطنين الابرياء ، والجالية الاوروبية ايضا ، والتي تم التدخل العسكري الغربي بزعم انقاذها من اعمال انتقامية مزعومة يرتكبها ضدها ثوار شابا (!)

ان موبوتو يشعر الان بالاطمئنان ، بفضل المساعدات العسكرية والاقتصادية الغربية ،وبفضل وجود قوات الامن الافريقية بقيادة القوة المغربية . ولكن الامر ليس كذلك بالنسبة لحماته الاوروبيين والاميركيين . فثمة خلاف ينمو فيما بينهم حول استمرار الرئيس موبوتو على رأس السلطة في هذا البلد الافريقي الاستراتيجي والغني بالمواد الاولية الحيوية . هناك فريق يرى ضرورة استمرار موبوتو ويعتبر الشر الاقل وطأة من شرين لا ثالث لهما . هؤلاء يشيرون الى ان موبوتو هو افضل قاسم مشترك في بلد تلعب فيها العوامل القبلية دورا رئيسيا ، وهو قد نجح في منع تداعي زائير وتفتتها . وهناك فريق اخر يرى عكس ذلك . هذا الفريق يؤكد بان موبوتو يقود نظاما لا يستطيع احد انقاذه من الانهيار . واشار احدهم الى حقيقة ان موبوتو يحيط نفسه بحرس من الجنود المغاربة ليقول بان هذا الامر بحد ذاته ، هو اعتراف من جانبه بان بقاءه في رأس السلطة يعود الفضل فيه الى قوى دولية خارجية ، وليس لاي سبب اخر .

■■ يستمر او لا يستمر

ورغم ان هذين الفريقين الغربيين ، لا يختلفان على حقيقة الفساد المستشري في زائير ، وعلى حدة المشاكل الاقتصادية ، وعدم اكتراث موبوتو الا بجعل نفسه اغنى اغنياء العالم ، فان احد الفريقين يرى بان النظام لا يمكن ان يستمر في ظل مثل هذا الحكم ، وان موبوتو لا يستطيع اخراج حكمه من مأزقه . ولهذا ينكب الغرب الرأسمالي اليوم ، على تجنيد وتدريب واعداد القوة الضاربة الخاصة لتمكين موبوتو من مواجهة انتفاضات محتملة ضد حكمه باسلوب السحق والاجتثاث طالما انه غير قادر عنى ما هو افضل من ذلك ! ـ كما ينكب على وضع خطط انقاذ اقتصادية ، ويضغط على موبوتو من اجل لجم حاشيه بلاطه ، التي تشكل نموذجا صارخا على فساد الحكم .

ان استشراء الفساد في زائير وصل الى درجة بات يقال معها بان « الامانه في زائير هي الكماليات » . اما دلالات عدم اكتراث حكم الرئيس موبوتو باي ما يمت بصلة « بالاصلاح » فكثيرة . ودلالات الندهور الاقتصادي اكثر . ان ١ بالمئة من الارض الزراعية فقط يتم استغلالها ... لم تشق طريق واحدة منذ ١٨ عاما ... يبلغ الاجر الشهري لملاح جوي من الدرجة الثانية ٢٥ زائير ـ ٢٢ دولارا ـ بينما سعر كيس من ٦٠ كيلو من الطحين ، يبلغ ٩٠ زائير ـ ٨٢ دولارا ـ ... كل من لا يحمل بطاقة هويته يدفع غرامة قدرها ٤٠ زائير ـ اي بقيمة الاجر الشهري لعامل في مصنع ـ ... تصل ديون زائير الخارجية الى حدود ٣ بلايين دولار ... يبلغ عدد سكان كينشاسا العاصمة ، ٢٫٥ مليون نسمة . نصف هؤلاء عاطلون عن العمل ويعيشون على شفير الجوع . ولهذا السبب يشير ديبلوماسيون غربيون الى كون كينشاسا هي في الحقيقة ، المنطقة الاكثر خطرا في زائير ـ اكثر من اقليم شابا .. ارتفاع في الاسعار بنسبة ٧٠ بالمئة وانخفاض في مجمل الانتاج القومي بنسبة ٥ ـ ٦ بالمئة ، في كل سنة من السنوات الثلاث الماضية .

والى جانب انكباب الدول الغربية الرأسمالية على تشكيل واعداد القوة الضاربة الخاصة لحماية نظام حكم موبوتو ، فانها تنشط على الصعيد الاقتصادي ايضا . ففي الاسبوع الماضي كان ممثلو هذه الدول يضعون في العاصمة البلجيكية ، اللمسات الاخيرة على ما تسميه بمشروع انقاذ اقتصادي يربط زائير عمليا، اكثر فاكثر بالعجلة الامبريالية. فبموجب هذه الخطة ، يمنح صندوق النقد الدولي حق السيطرة على المبادلات بالعملة الصعبة وعلى الجمارك ، وعلى العائدات الضريبية للدولة (!) هذا بالاضافة الى شروط ذكرت صحف اميركية ، انها عرضت على الرئيس موبوتو ليوافق عليها مقابل حصوله من كونسورتيوم من المصارف الخاصة ، على قرض طويل الاجل ، بقيمة ٢٢٠ مليون دولار « كمساعدة » له لدفع ديون زائير الخارجية !

ويتضح من هذه النقاط ، ورغم ضآلتها ، ان مشروع « الانقاذ » الاقتصادي الغربي لنظام الحكم في زائير ، ليس عمليا ، سوى مشروع يشدد من السيطرة الغربية على مقدرات البلد ، ويعزز سياسة الدوران في حلقة الديون الخارجية المفرغة ويبقي الابواب مفتوحة امام مواصلة النهب الامبريالي لثروات زائير الطبيعية الحيوية ـ وذلك في ظل قوة ضاربة عسكرية لحماية هذا النظام ، تعدها كل من فرنسا وبلجيكا على امل ان تقوم عنها في المستقبل ، بمهمة الدفاع عن هذا النظام امام اية انتفاضات محتملة ، بل متوقعة ، وتوفر عليها مضاعفات اضطرارها التدخل بعد سنة اخرى مثلا، ان على الصعيد الداخلي ، او على الصعيد الافريقي ،حيث انشقت بلدان القارة بين مؤيد للتدخل العسكري الغربي في زائير ، وبين رافض ومندد بذلك التدخل .

●● مساعدة على طريقة البنك الدولي

● اعلن البنك الدولي للانماء والتعمير، الذي تسيطر على قراراته الولايات المتحدة، عن برنامج « مساعدة في مجال استثمار مكامن النفط » ، لاكثر من ٥٠ بلدا من بلدان اسيا وافريقيا واميركا اللاتينية . لكن الشروط التي يضعها البنك الدولي ، لقاء تقديم هذه « المساعدة » ، توضح كيف يستغل وضع هذه البلدان النامية التي لا تمكنها اوضاعها الاقتصادية القيام باعمال البحث عن مكامن النفط ومعالجتها واستثمارها ، نظرا لتكاليفها الباهظة .

ان القروض التي يعد البنك الدولي بتقديمها ضمن هذا البرنامج ، تشترط على ان البلدان ذات « القدرة البترولية » ملزمة لقاء الحصول على القروض ، بان « تدعو » الاحتكارات النفطية المتعددة الجنسية ، لكي تتولى بنفسها شؤون النفط ...

والهدف من هذا البرنامج ليس مستترا في الحقيقة . فصياغة البنك الدولي لهذا البرنامج يستهدف تقييد طموح البلدان النامية الى التصرف بثرواتها الطبيعية بصورة مستقله ، وذلك من خلال ربط القروض التي تطلب من هذا البنك للانفاق في مجال استثمار مكامن النفط ، بموافقه الدولة الساعية الى القرض ، على تسليم مثل هذا الموقع الحيوي في اقتصادها ليد الاحتكارات النفطية والتي لا تتوانى من اجل الحفاظ على هذا الموقع ، عن اللجوء الى كافة الاساليب بما في ذلك القوة العسكرية ...

المقاومة والاقتصاد الجنوب افريقي

● تأثير احداث السنتين الاخيرتين داخل جنوب افريقيا ، على الوضع الاقتصادي، اصبحت ملموسة الى درجة باتت لا تؤثر فقط على عملية هجرة البيض للاستيطان فيها ، بل وعلى اصحاب الرساميل ، الذين كانوا كل هذه السنوات الطويلة يجنون ارباحا خيالية في جنوب افريقيا بفضل نظام التمييز العنصري القائم هناك . ولم تعد الحكومة العنصرية قادرة تماما ، على كبت اراء الخبراء الاقتصاديين ، الذين يتكهنون بان تصبح جنوب افريقيا في وقت قريب ، في قائمة المناطق التي يصبح فيها الاستثمار مغامرة ...

فمن بعد سنتين من اضطرابات «سويتو» التي اظهرت تطورا في نضال الافريقيين ضد النظام العنصري ، اصبحت مقاطعة المدارس والمظاهرات والاشتباكات بين الافارقة وقوات الشرطة ، وعمليات اشعال الحرائق وانفجار القنابل الحارقة ، ظاهرة يومية في جنوب افريقيا . واصبح السؤال هناك : الى متى يستطيع الاقتصاد في هذا الكيان العنصري ، تحمل مثل هذا الوضع الذي يتصاعد ، وقد عجزت السلطة العنصرية عن مكافحة اعمال المقاومة الافريقية ، كما تظهر الوقائع اليومية ؟

ان قطاع التأمينات كان اول من اصيب ، لكن اذا كان ذلك دلالة كبيرة ، فان هناك ادلة اكبر ايضا . اذ ينعكس نمو مقاومة الافارقة لنظام التمييز العنصري ، في ارتفاع التضخم وفي انخفاض نسب الارباح التجارية . كذلك في تراجع صناعة البناء ، وفي تراجع عملية الهجرة الى جنوب افريقيا ، وفي الانخفاض الشديد في طلبات بناء البيوت للبيض ، وفي اعلان عدة شركات غربية عن قرارها بالانسحاب من جنوب افريقيا . ولعل اكثر الخطوات دلالة ، اعلان نائب رئيس مصرف « سيتي بنك » الاميركي قائلا : « اننا بالتأكيد لن نضع اموالا جديدة هناك » . والمسألة ليست مسألة « يقظة الضمير » ، بل ان انخفاض نسبة الارباح هي التي تدفع اعدادا متزايدة من المصالح الغربية الى اعادة تقييم وجودها التجاري في جنوب افريقيا .

وقد اصدرت دائرة ابحاث الكونغرس في الولايات المتحدة ، دراسة ـ نشرت في اخر السنة الماضية ـ تقول ان الشركات الاميركية التي كانت تعيد استثمار ٦٠ بالمائة من ارباحها في جنوب افريقيا ، اصبحت اليوم تعيد ٦٥ بالمائة من هذه الارباح ، الى الولايات المتحدة . وتتنبأ الدراسة بان قطاعي الطاقة والمواصلات ، سيكونان اول القطاعات تأثرا في الاقتصاد الجنوب افريقي ، بسبب النقص في الرساميل الاجنبية . وهذا بدوره سيخفف كثيرا ، من اغراءات الاستثمار في المناجم وفي المعامل هناك . وتقول دراسة اخرى صادرة عن جامعة « ديلاوار » الاميركية ، ان جنوب افريقيا ستنتشل من قائمة « المغامرة المعتدلة » الى قائمة « المغامرة المانعة » بالنسبة لاستثمار الرساميل ، ما بين السنوات الثلاث ، الى السنوات السبع القادمة !!

●● شحنة قنابل اميركية الى تشيلي

● رفض عمال الساحل الغربي نقل ٢٢ الف طن من قطع القنابل الجوية الاميركية الى الباخرة الراسية في الميناء ، لشحنها الى تشيلي احتجاجا على مواصله ادارة كارتر مد نظام الحكم العسكري التشيلي بالسلاح الاميركي . وقد لاقت هذه المبادرة العمالية تشجيعا من عدد من اعضاء الكونغرس ، ومن الجماعات الناشطه في مجال حقوق الانسان ، ومن نقابة البحارة، الذين حضروا الى المكان لتشجيع عمال الميناء على موقفهم .

لقد اعلن العمال ان نقل هذه الشحنة من القنابل ، الى نظام الطغمة العسكرية الفاشية في تشيلي ، يشكل خرقا لما تدعيه ادارة كارتر ، وتؤكده تكرارا ، عن التزامها بحقوق الانسان ... ولم يستطع مسؤولو الادارة الاميركية ايجاد ورقة تين للتستر على ما كان قد يمر دون لفت الانتباه ، لولا غضبة عمال الميناء ومبادرتهم التي سلطت الضوء على شحنة القنابل الاميركية المتوجهة الى تشيلي . واكتفى هؤلاء المسؤولون بالقول بان لدى تشيلي « عقدا شرعيا » للحصول على هذه الشحنة !

اما في الخارجية الاميركية فكان الموقف هو التالي : ليس هناك من خطط في الوقت الحاضر لالغاء طلب تشيلي ... واحدا لم يشر الى تلك الكمية الهائلة من التصريحات التي اطلقها ـ ولا يزال يطلقها ـ الرئيس كارتر عن التزامه بحقوق الانسان ، التي تنتهك يوميا ، وفي ابشع صورها ، في تشيلي .

وكان احد كبار الخبراء العسكريين في اميركا اللاتينية ، ويدعى جون ساكس فرناندیز ، قد اكد بان اكثر من ٧٤ الف ضابط عسكري من مختلف دول اميركا اللاتينية قد تدربوا في الولايات المتحدة خلال الـ ١٢ عاما الماضية . وكشف ساكس ، وهو من رعايا كوستاريكا ، ان التشيلي والارغواي والبرازيل قد تسلمت ما بين سنوات ١٩٧٣ ـ ١٩٧٧ ، ما يزيد عن ١٠١ مليار دولار من الاسلحة والعتاد العسكري. واضاف ان الرئيس الاميركي كارتر ، قد خصص نحو ٥٠٠ مليون دولار للدول الثلاث المذكورة ، لتقديم العون العسكري لها خلال العام الحالي ، ١٩٧٨ .